انغص لاقتضاء الحال ذلك كما فى قوله تعالى قل ما يكون لى ان ابدله فى
جواب ائت بقرآن غير هذا او بدله وانما طوى ذكر الاختراع للتنبيه
على انه سؤال محال والتبديل فى امكان البشر ثم ان الزيادة على
قدر الجواب لا تصرف عن كونه جوابا البتة وانما يجعل كلاما مبتدا
ان كان ثمه مصرف يمكن الحمل عليه اعمالا للزيادة ولما لم يكن فى آية
وما تلك بيمينك الخ مصرفا يمكن ان يحمل عليه لم يصرف عن كونه جوابا
وقد يعدل عن الجواب اصلا اذا كان قصد السائل التعنت نحو قوله
تعالى ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربى وقيل الاصل
فى الجواب ان يعاد فيه نفس السؤال ليكون وفقه نحو ائنك لانت
يوسف قال انا يوسف وكذا ءاقررتم واخذتم على ذلكم اصرى
قالوا اقررنا هذا اصله ثم انهم اتوا عوض ذلك بحرف الجواب اختصارا
وتركا للتكرار والسؤال معاد فى الجواب فلو قال امرءة زيد طالق
وعبده حر وعليه المشى الى بيت الله ان فعل كذا فقال زيد نعم كان
حالفا لان الجواب يتضمن اعادة ما فى السؤال قال الله تعالى
فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم اى وجدنا وعد ربنا حقا
وموضع الخلاف بيننا وبين الشافعى فيما اذا كان الجواب زايدا
على قدر الجواب زيادة غير محتاجة اليها فعندنا يصير مبتديا وهذا
معنى قول الفقهاء العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب ولو لم يكن
مبتديا يلزم الغاء الزيادة وكلام العاقل يصان عن الالغاء وعند
الشافعى يقع الجواب عادة مع الزيادة كما فى قصة موسى وعيسى
فان قلنا سلمنا ان الزيادة على الجواب جائزة لغرض وراء الجواب
لكن لا يكون ذلك فى نفس الجواب ومن عادة القرآن ان السؤال
اذا كان واقعا يقال فى الجواب قل بلا فاء كما فى سؤال الروح والساعة
والمحيض ونظايرها وصيغة المضارع فيها للاستحضار بخلاف
سؤال الجبال فان الصيغة فيها للاستقبال لانه سؤال علم
الله وقوعه واخبر عنه قبله ولذلك اتى بالفاء الفصيحة فى
الجواب حيث قال فقل ينسفها ربى اى اذا سئلك فقل السبب لغة
اما الطريق نحو فاتبع سببا او الحبل نحو فليمدد بسبب او الباب نحو
اسباب السموات والكل مشترك فى الايصال وقيل هو ما يكون
طريقا مفضيا الى الشئ مطلقا وهذا المعنى يشمل العلة ايضا وفى
الشريعة عبارة عما يكون طريقا للوصول الى الحكم غير مؤثر فيه

وقيل

السبب

وقيل ما يكون طريقا الى الشئ من غير ان يضاف اليه وجود ولا وجوب
وما يطلق عليه اسم السبب سواء كان بطريق الحقيقة او المجاز اربعة
اقسام سبب حقيقى ويسمى سببا محضا نحو ما يكون طريقا للوصول
الى الحكم من غير ان يضاف اليه وجوب الحكم او وجوده اى لا يكون
ثبوته به ولا وجوده عنده بل يتخلل بينه وبين الحكم علة لا يضاف
وجودها الى ذلك الطريق كحل قيد عبد الغير فابق وفتح باب القفص
فطار الطير ودلالة السارق على مال انسان فسرق واخذ صبى
حر من يد وليه فمات فى يده لمرض وسبب هو فى معنى العلة كقطع
حبل القنديل المعلق وشق الزق الذى فيه مايع وسبب له شبهة العلة
كحفر البئر فى الطريق وارضاع الكبيرة ضرتها الصغيرة وسبب مجازى
كاليمين بالله فانها سميت سببا للكفارة باعتبار الصورة وتعليق
الطلاق والعتاق بالشرط لان درجات السبب ان يكون طريقا للوصول
الى الحكم والسبب ما يكون وجود الشئ موقوفا عليه كالوقت للصلوة
والشرط ما يتوقف وجود الشئ عليه كالوضوء للصلوة وقال بعضهم
السبب هو الذى يستلزم وجوده وجود الشئ وعدمه عدمه والشرط هو
الذى يستلزم عدمه عدم الشئ ولا يلزم من وجوده وجوده والدليل هو الذى يلزم
من وجوده وجود شئ ولا يلزم من عدمه عدمه والمانع هو الذى يستلزم وجوده عدم الشئ
ولا يلزم من عدمه وجوده فالسبب ما يلزم من عدمه العدم ومن وجوده الوجود والعدم
لذاته مثاله تمام الحول بالنسبة الى وجوب الزكوة فى العين الماشية
والسبب التام هو الذى يوجد المسبب بوجوده والنحويون لا يفرقون
بين السبب والشرط وكذا بين السبب والعلة حيث ذكروا ان اللام
للتعليل ولم يقولوا للسببية وقال اكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا
للتعليل وعند اهل الشرع يشتركان فى ترتيب المسبب والمعلول
عليهما ويفترقان من وجهين احدهما ان السبب ما يحصل الشئ
عنده لا به والعلة ما يحصل به والثانى ان المعلول يتاثر عن علته
بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده والسبب انما
يفضى الى الحكم بواسطة او بوسايط ولذلك يتراخى الحكم عنه
حتى توجد الشرايط وتنتفى الموانع واما العلة فلا يتراخى الحكم عنها
اذ لا شرط لها بل متى وجدت وجبت معلولها بالاتفاق وقال
بعضهم ما يفضى الى شئ ان كان افضاؤه داعيا يسمى علة والا يسمى
سببا محضا وقد يراد بالسبب العلة كما يقال النكاح سبب الحل

Copyright King Saud University